اجتهادات
سوناك .. و<<حكومة ساكس>>

يُفيدُنا التحليلُ الطبقى فى فهم أحد جوانب ما يحدثُ داخل حزب المحافظين البريطانى فى السنوات الأخيرة، إذ تتوافر شواهدُ على أن ازدياد نفوذ الرأسمالية المالية فى أوساط نوابه كان أهم مُحركَّات الحملات التى شُنت لإضعاف زعيمه الأسبق بوريس جونسون، ثم إسقاط ليز تراس.

تسيطرُ الرأسمالية المالية (رأسمالية المؤسسات المالية والمصارف والبورصات، وتوريق الاقتصاد، والاستثمار فى المال ومشتقاته من أسهمٍ وسندات وقروضٍ متنوعة وعقود مبادلة مختلطة وعقود آجلة وغيرها) على المصارف المركزية فى كثيرٍ من الدول الغربية، وتريدُ بالتالى، أن تكون لهذه المصارف الكلمةُ الأخيرة حال حدوث خلاف مع الحكومات.

ولهذا يبدو أن مشكلة الرأسمالية المالية مع جونسون بدأت حين كان هو المرشح المؤكد صعوده إلى زعامة الحزب عقب استقالة تيريزا ماى. فقد اختلف جونسون مع بنك إنجلترا (المصرف المركزى) وقلَّل من شأن تقديراته لبعض الإجراءات المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبى. ولكن كان صعبًا إسقاط جونسون بسرعة، بعد أن صار فى أوج قوته

عندما قاد حزبه إلى فوزٍ كاسح فى انتخابات ديسمبر 2019. فلم يكن ثمة بديل عن إضعافه تدريجيًا عبر العمل لتقليص قاعدته فى هيئة الحزب البرلمانية، إلى أن حان الوقتُ لإسقاطه على خلفية مخالفته بعض الإجراءات الإدارية، وليس بسبب فشل سياساته. ولعب وزيرُ الخزانة وقتها ريشى سوناك دورًا مهمًا فى توجيه الضربة الأخيرة ضد جونسون. فعندما استقال مع عدد من الوزراء فى يوليو الماضى، كان الأعلى صوتًا فى مهاجمته.

وسوناك هو المفضل لدى الرأسمالية المالية، إذ عمل لفترةٍ طويلة فى مجموعة جولدمان ساكس المالية المتعددة الجنسيات التى تتمتعُ بنفوذٍ واسع فى عالم السياسة، وليس عالم المال فقط، ويسميها بعضُ المراقبين (حكومة ساكس). وعندما فشل فى السباق مع تراس، صار ضروريًا التخلص منها بدورها، خاصةً أنها كانت قد اقترحت من قبل مراجعة وضع بنك إنجلترا. وصارت المهمةُ سهلةً لتعجلها فى إعلان خطة اقتصادية صحيحة فى الوقت الخطأ، الأمر الذى أتاح تحقيق تعبئة سريعة للإجهاز عليها بضربةٍ واحدة، عبر تسويةٍ قبلها جونسون لأسبابٍ تكتيكية، بعيدًا عن أعضاء الحزب القاعديين.